

# تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية ( دروس مستخلصة للجزائر )

حاکمي بوحفص

الأستاذ الدكتور

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران الجزائر

مجمع بلقايد ، جامعة وهران ، الجزائر

00213794732399

Dr-bouhafs@hotmail.fr -hakmib2001@yahoo.fr

بن عوالي خالدية

أستاذة مساعد قسم ب

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية المركز الجامعي بأفلو الجزائر

المركز الجامعي أفلو ص ب 306 – أفلو – الأغواط، الجزائر

00213553291118 -00213772409186

khaldia\_27@hotmail.fr

### الملخص:

تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)  
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية مع استخلاص دروس بالنسبة للجزائر التي تتبعها وقامت بتطبيق نفس التجربة، وهذا بعد النجاح الكبير الذي حققته التجربة النرويجية في هذا المجال نتيجة السياسة التي انتهجتها النرويج في الاستخدام الغير مباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية.

ويكمن الهدف من ذلك في حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.  
الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، استخدام العوائد النفطية، تجربة الجزائر، تجربة النرويج.

### **Résumé : Expérience de la Norvège dans l'utilisation des revenus pétroliers (enseignements tirés pour l'Algérie)**

L'objectif de cette étude est de tenter d'examiner l'expérience de la Norvège en matière d'utilisation des produits pétroliers en tirer des enseignements pour l'Algérie suivies par l'application de la même expérience, et ce après le succès remporté par l'expérience de la Norvège dans ce domaine du fait de la politique menée par la Norvège à l'utilisation directe du pétrole, en plaçant le Fonds du pétrole, de l'exploitation de 4 % de ces produits dans le budget annuel et le reste des investissements pour les générations futures et ont des répercussions sur le budget.

L'objectif est de protéger l'économie norvégienne de la forte hausse des prix du pétrole et de la volatilité, en créant une base à long terme pour le développement des rendements financiers en tant que moyen de diversifier les sources de revenus et d'éviter les risques.

**Mots Clés:** revenus pétroliers, usage des revenus pétroliers, l'expérience de l'Algérie, l'expérience de la Norvège

**Classification JEL :** H5, N6 ,O4

## مقدمة:

تعد التجربة النرويجية في مجال استخدام العوائد النفط من أنجح التجارب العالمية في هذا المجال، بحيث قمنا بتسليط الضوء على هذه التجربة نظرا للنجاح الذي حققته النرويج في مجال توظيف عوائدها النفطية فيما يضمن لها استمرار فوائدها على المدى الطويل فيما يخدم اقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد الريعي واستبداله بالاقتصاد الإنتاجي، هذا ما شجع الدول الأخرى إلى أخذها كنموذج لها وفي مقدمتها الجزائر، إلا أن تجربة الجزائر تختلف عن تجربة النرويج في هذا المجال نتيجة لاختلاف طرق استخدام هذا الفوائض، وهذا راجع للنمط الاقتصادي الذي يمتاز به كل بلد، وهذا ما سنوضحه من خلال التطرق إلى تجربة النرويج في هذا المجال باعتبارها من أنجح التجارب في العالم وكذا استخلاص الدروس لتستفيد منهم الجزائر في ممارسة هذه التجربة.

إشكالية البحث: وانطلاقا مما سبق و للتعرف على الإدارة المثلى للعوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية تتطلب منا الإجابة على إشكالية البحث على النحو التالي:

فيما تكمن تجربة النرويج في إدارة العوائد النفطية ؟ وما هي الدروس التي تم استخلاصها للجزائر؟

بناء على السؤال الجوهرى يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردتها فيما يلي:

- كيف تستخدم النرويج عوائدها النفطية؟
- ما مدى نجاح تجربة النرويج في إدارة عوائدها النفطية ؟
- الفرضيات: أما الفرضيات التي اعتمدناها للإجابة عن هذه التساؤلات فكانت كالآتي:
- تستخدم النرويج عوائدها النفطية في الاستثمارات الخارجية عن طريق صندوق الثروة النرويجي .
- تعد تجربة النرويج تجربة رائدة في مجال استخدام العوائد النفطية مقارنة مع تجربة الجزائر التي تعتبر محاولة ضعيفة في هذا المجال.

منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع وللإجابة على الإشكال السابق، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الكمي و المنهج المقارن، ونقسم الإطار العام للموضوع ونحدد من خلاله المفاهيم النظرية للعوائد النفطية .

خطة الدراسة: لمعالجة الموضوع وللإجابة على تساؤلات الدراسة نعتمد على الخطة التالية:

- ماهية صندوق الثروة النرويجي.
- آلية عمل واستراتيجيات صندوق الثروة النرويجي.
- استخدام العوائد النفطية في الجزائر.
- مقارنة تجربة الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ونبدأ بكتاب لفاروق قاسم بعنوان النموذج النرويجي ( إدارة المصادر البترولية) سنة 2010 ، ثم رسالة دكتوراه لـ "بوفليخ نبيل" بعنوان " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر"، قدمت سنة 2012 ، ثم مذكرة ماجستير لـ " زواري فرحات سليمان"، بعنوان " دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)"، قدمت سنة 2012.

### المصطلحات الإجرائية:

**العوائد النفطية:** بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل

عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي<sup>(1)</sup>.

كما يمكن تعريفها أيضا: على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين<sup>(2)</sup>:

- **القسم الأول:** الضرائب على الإنتاج والدخل، الإتاوة، أرباح المشاركة، أرباح الإنتاج. بحيث يرتبط هذا القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج.

- **القسم الثاني:** يتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع، منحة الاستكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف.

<sup>1</sup> - هيام خزعل ناشور، (01 نوفمبر 2012)، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

<sup>2</sup> - عبد العزيز عجمية، (1988)، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص126.

### 1. ماهية صندوق الثروة النرويجي:

تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي، وهذا ما سوف نعالجه من خلال التعريف بهذا الصندوق أولاً ثم التطرق إلى أهم آلية عمل وإستراتيجية هذا الصندوق.

✓ نشأة صندوق الثروة النرويجي: لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بصندوق النفط الحكومي النرويجي يوم 22 جوان 1990. وتنفيذا لهذا القانون "قام رئيس الوزراء النرويجي **Gro Harlem Brundtland** "بتأسيس صندوق النفط الحكومي **The Fund pétroleum** وقال بهذه المناسبة: " لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بأن النفط والغاز هي من المصادر المستنفدة التي لن تبقى للأبد"<sup>(3)</sup>.

ويمثل دخل الصندوق في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد خوصصة شركة شتات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلا سنويا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطي، إضافة إلى التكاليف الإدارية للصندوق"<sup>(4)</sup>. ومن أسباب إنشاء الصندوق مايلي:

- ✓ ارتفاع في أسعار النفط في سنتي 1973-1974، أدى بالحكومة النرويجية إلى الحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع.
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، نتيجة تحول الإيرادات النفطية مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة.
- ✓ انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، ضف إلى ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار.
- ✓ تخطط الحكومة النرويجية في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام و الميزانية العامة بعد انخفاض أس عار النفط سنة 1986.

<sup>3</sup> - عبد الغني دادن، هشام غربي، (22 و 23 نوفمبر 2011)، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح ، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 758.

<sup>4</sup> - أوبستن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج - إمكانيات وقيود- (التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، (2007)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ص 218.

ومن هنا تم إنشاء صندوق الثروة النرويجي سنة 1990، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية<sup>(5)</sup>.

2.1. آلية عمل واستراتيجيات صندوق الثروة النرويجي: إن صندوق الثروة النرويجي يعمل وفق آلية معينة حددها أخصائيون في هذا المجال، وكذا وفق إستراتيجيات محددة بدقة، وهذا من أجل الاستخدام الجيد لموارده بما يضمن خدمة الأجيال القادمة في ذلك.

### 1.2.1. آلية عمل صندوق الثروة النرويجي.

من أجل معرفة آلية عمل صندوق الثروة النرويجي يجب علينا أولاً الوقوف على أهم المبادئ الأساسية التي وضعت للصندوق، بحيث تتمثل هذه المبادئ فيما يلي<sup>(6)</sup>:

- يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.

- لا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية ( أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).

كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4 % من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاهها الصندوق.

ويتضح مما ورد أعلاه، أن الصندوق في الواقع هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط. وتحويل الأموال للميزانية يكون سنوياً ولا يزيد على 4 % من الربح السنوي الصافي، كما أن أموال الصندوق لا تستثمر إلا في الخارج. وهذا وفق تعليمات هامة وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق وهي الآتي<sup>(7)</sup>:

✓ الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط . ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج.

<sup>5</sup> - محمد حسين الجبوري وآخرون، (2014)، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص- ص 150-151.

<sup>6</sup> - فاروق قاسم، (مارس 2010)، النموذج النرويجي- إدارة المصادر البترولية-، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، ص 409.

<sup>7</sup> - فاروق قاسم، (مارس 2010)، المرجع السابق، ص 410.

- ✓ يجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة.
- ✓ يجب أن لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية 45 % من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى 25 % في المستقبل.
- ✓ على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان، والابتعاد عن الرشوة، أو الإساءة إلى البيئة، وذلك للمحافظة على سمعة البلد. كاستبعاد كوريا الجنوبية بقرار من وزيرة المالية النرويجية سنة 2006 من استثمارات الصندوق، نظرا لقيام الشركة المستفيدة من تمويل الصندوق في إنتاج القنابل العنقودية<sup>(8)</sup>.
- ✓ تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين أوروبا 50 % ، أمريكا مع إفريقيا 30 % وآسيا مع أوقيانيا 10 %.
- ✓ تكون الإيداعات الثابتة 60 % من استثمارات الصندوق. وقد تخفض النسبة إلى 40 %، وهي موزعة كالآتي: أوروبا 60 %، أمريكا مع إفريقيا 35 % وآسيا مع أوقيانيا 05 %.

#### 1.2.1. استراتيجيات صندوق الثروة النرويجي:

إن النشاط الرئيسي لصندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، وهذا وفق إستراتيجية محددة تضعها وزارة المالية لكونها الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق، بحيث يتم تطبيق هذه الإستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته المسير الفعلي للصندوق، مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة.

ويرجع سبب استثمار أموال الصندوق خارج النرويج نظرا لكثافة هذه الأموال وصعوبة احتوائها من طرف السوق النرويجي وهذا نظرا لصغر حجمه، وضخ أي زيادة مالية فيه قد تؤدي إلى إصابته بلعنة الموارد .

ويخضع صندوق الثروة النرويجي إلى رقابة البرلمان في سياسته الاستثمارية، هذا ما أضفى المزيد من الشفافية في إدارة واستثمار أموال الصندوق. وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ نوجزها فيمايلي<sup>(9)</sup>:

<sup>8</sup> - زواري فرحات سليمان، (2012/2011)، دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 204.

<sup>9</sup> - بوفليج نبيل، (06 و 07 نوفمبر 2012)، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 08.

✓ اقتصر نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية، وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها داخلي أو خارجي.

✓ تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق.  
✓ إعداد محفظة استثمار مرجعية للصندوق وإلزام البنك المركزي بضرورة التقيد بها من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.  
✓ إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفاً من طرف الحكومة.

وتتكون المحفظة الاستثمارية من السندات الحكومية والتي تمثل من 30 إلى 50 % من المحفظة، بالإضافة إلى الأسهم بنسبة تتراوح من 50 إلى 70 % من المحفظة الاستثمارية، موزعة على كل من أوروبا، إفريقيا وأمريكا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي.

ولكن تركيبة محفظة الصندوق لم تكن على نسق واحد منذ مزاولته لنشاطه سنة 1996، إذ طرأت تغيرات إستراتيجية مهمة عليها نوجزها وفق الترتيب الزمني لها كمايلي<sup>(10)</sup>:

✓ 1996-1998: بدأ النشاط الاستثماري للصندوق بالاستثمار في السندات، حيث أن مكونات المحفظة في هذه الفترة كانت 100 % سندات.

✓ 1998: إضافة الاستثمار في الأسهم إلى المحفظة الاستثمارية مع تعديل مكوناتها لتصبح 60 % سندات، 40 % أسهم.

✓ 2007: تعديل مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصبح 60 % أسهم، 40 % سندات.

✓ 2010: إضافة عنصر جديد للمحفظة الاستثمارية يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية مع تعديل مكونات المحفظة على النحو التالي: الأسهم 60 %، السندات 35 %، العقارات 5 %.

أما فيما يخص المحفظة الاستثمارية المرجعية، فهي عبارة عن محفظة معيارية أو نموذجية يتم إعدادها مسبقاً من طرف وزارة المالية، بهدف تحقيق محفظة استثمار مثلى، وهي المحفظة التي تحقق أكبر عائد بأقل خطر ممكن، علماً أن بنك النرويج ملزم بتكوين محفظة استثمار فعلية للصندوق مطابقة للمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية مع السماح

<sup>10</sup> - Norges bank investment management, (2009), The Norwegian Government Petroleum Fund, Annual Report, p10.



بهاش خطأ أو بانحراف معياري في حدود  $\pm 1,5\%$  ، إذ يجب أن لا يتجاوز الفرق بين مكونات محفظة الاستثمار الفعلية والمحفظة المرجعية المجال المحدد سلفاً، تتكون محفظة الاستثمار المرجعية من محفظة مرجعية للسندات بنسبة 40 % ، ومحفظة مرجعية للأسهم بنسبة 60 % موزعة على عدة مناطق جغرافية في العالم.

وهكذا فالنرويج في إستراتيجيتها هذه توجه نقدين للعالم الغربي من جهة، والعالم الشرقي من جهة أخرى سواء كانا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فهي تنتقد العالم الغربي الذي أصابت الأزمة العالمية معظم دوله ولم يفلت منها كما فلتت النرويج بإتباعها إستراتيجية اقتصادية معينة كما شرحناها أعلاه...كما أنها توجه نقدا للعالم الشرقي وللدول النفطية التي تعتمد في ميزانيتها على النفط وتتجاهل الموارد الأخرى وبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية، ولهذا تبقى أسيرة لهذه الموارد الطبيعية التي ليس لها أي دور في وجودها ولن تدم أبدياً مهما كانت ضخمة... وبالتالي لا تستطيع دولنا النفطية " البائسة " أن تفتخر بأنها صنعت وخلقت شيئاً معتد به أمام غيرها من الأمم والحضارات الأخرى التي كانت تعتمد على الموارد النفطية فقط .

## 2. استخدام العوائد النفطية في الجزائر:

شهدت سنة 2000 أسعار النفط ارتفاعات مستمرة، كان من نتائجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية للدول النفطية عامة والجزائر خاصة، فاقت في مقدارها كل التوقعات.

وعليه كان من الضروري إيجاد طريقة من أجل التحكم في هذه الموارد واستخدامها فيما يخدم الاقتصاد الوطني، من أجل التصدي إلى الظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، وعليه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الإيرادات النفطية أطلقت عليه ما يسمى "بصندوق ضبط الموارد" *le fond de régulation des recettes (FRR)* »

### 2.1. تعريف صندوق ضبط الموارد: قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط

الموارد من أجل امتصاص هذه الأموال، وذلك بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على مايلي<sup>(11)</sup>: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، بحيث يهدف إلى:

<sup>11</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (28 جوان 2000)، العدد 37، ص 04.

✓ تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل"  
✓ تخفيض المديونية العمومية.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها، وذلك بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2006، ليمس التعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

2.2. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية: من أجل تقييم دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الميزانية العامة للدولة يجب علينا تحليل الجدول التالي:

#### الجدول 1: تطور عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2013) بمليار الدينار

| السنوات                                   | 2000     | 2001     | 2002   | 2003     | 2004     | 2005     | 2006    |
|---|----------|----------|--------|----------|----------|----------|---------|
| إيرادات عامة                              | 1124,9   | 1389,7   | 1576,7 | 1525,5   | 1606,4   | 1714     | 1841,9  |
| نفقات عامة:                               | 1178,1   | 1321     | 1550,6 | 1690,2   | 1891,8   | 2052     | 2453    |
| رصيد الموازنة العامة                      | -53,2    | 68,7     | 26     | -164,7   | -285,4   | -338     | -611,1  |
| - رصيد الحسابات الخاصة<br>تدخلات الخزينة  | -0,7     | -20      | -11,2  | 186,9    | 109,9    | -129     | -4,1    |
|   | -0,5     | 6,5      | -30,9  | -32,6    | 11,8     | -5,2     | -32,1   |
| الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية          | -54,4    | 55,2     | -16,1  | -10,4    | -187,3   | -472,2   | -647,3  |
| السنوات                                   | 2007     | 2008     | 2009   | 2010     | 2011     | 2012     | 2013    |
| إيرادات عامة                              | 1949,1   | 2902,4   | 3275,3 | 3 074,6  | 3 489,8  | 3 804    | 5 940,9 |
| نفقات عامة:                               | 3108,6   | 4191,1   | 4214,4 | 4 466,9  | 5 853,6  | 7 058,2  | 6 092,2 |
| رصيد الموازنة العامة                      | -1 159,5 | -1 288,7 | -971   | -1 392,4 | -2 363,8 | -3 254,2 | -151,2  |
| - رصيد الحسابات الخاصة<br>-تدخلات الخزينة | 18,9     | 31,2     | -4,3   | 34,7     | 24,1     | 74,6     | 33,5    |
|   | -141,3   | -123,8   | -138,5 | -138,9   | -129,2   | -66,7    | 130,5   |
| الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية          | -1 282   | -1 381,2 | -1 113 | -1 496,6 | -2 468,9 | -3 246,2 | -248,2  |

المصدر: المديرية العامة للاستشراف والسياسات، وزارة المالية، (2014)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.mf.gov.dz>، تاريخ الزيارة، 2014/09/12.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية سجل عجزا في معظم السنوات ماعدا سنة 2001، واستمر هذا العجز ليسجل أعلى قيمة له سنة 2012 بـ 3 246,2 مليار دينار. ونفس الملاحظة تنطبق على رصيد الميزانية العامة، إذ سجل

أرصدة سالبة في غالب سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001-2002، ولقد تواصل هذا العجز في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2012 بتجاوزه 3254,2 مليار دينار جزائري.

إن هذا العجز ناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات النفطية، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي.

2.3. دور صندوق ضبط الموارد في التخفيض من المديونية العمومية: تعتبر تخفيض المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية، أحد الأهداف التي سطرت للصندوق منذ تأسيسه، ومن أجل إبراز مدى تحقيق الصندوق لهذا الهدف سنقوم بدراسة تطور حجم المديونية العمومية بنوعها منذ إنشاء الصندوق سنة 2000 إلى غاية 2013، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-

2013)

| السنوات                          | 2000     | 2001     | 2002     | 2003     | 2004     |
|----------------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| الدين العمومي الداخلي "مليار دج" | 1 022,9  | 999,4    | 980,5    | 982,2    | 1000,0   |
| الدين العمومي الخارجي "مليار \$" | 20 393,0 | 18 100,0 | 14 607,2 | 14 893,1 | 13 498,0 |
| السنوات                          | 2005     | 2006     | 2007     | 2008     | 2009     |
| الدين العمومي الداخلي "مليار دج" | 1 094,3  | 1 779,7  | 1 044,1  | 734,0    | 808,8    |
| الدين العمومي الخارجي "مليار \$" | 11 579,9 | 878,7    | 912,0    | 459,9    | 483,3    |
| السنوات                          | 2010     | 2011     | 2012     | 2013     |          |
| الدين العمومي الداخلي "مليار دج" | 1 099,2  | 1 216,4  | 1 312,2  | 1 171,7  |          |
| الدين العمومي الخارجي "مليار \$" | 475,2    | 467,8    | 402,5    | 374,5    |          |

دج: دينار جزائري - \$: دولار أمريكي

المصدر: المديرية العامة للاستشراف والسياسات، وزارة المالية، (2014)، المرجع السابق.

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أن المديونية تنقسم إلى نوعين: مديونية عمومية داخلية وأخرى خارجية:

✓ الدين الداخلي: من خلال ملاحظتنا لتطور حجم المديونية العمومية الداخلية منذ سنة 2000 إلى غاية 2013، يتبين أنها سجلت قيم متذبذبة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى.

✓ **الدين الخارجي:** إن المديونية العمومية الخارجية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 قد سجلت انخفاضا معتبرا، إذ انخفضت من 20393,0 مليار دولار \$ سنة 2000 إلى 374,5 مليار \$ سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي، مع العلم أن فترة 2004 - 2006 سجلت أكبر الاقتطاعات بسبب قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية في نفس الفترة<sup>(12)</sup>.

مما سبق فإن تقييمنا لأداء صندوق ضبط الموارد ضمن الأهداف المحددة له يمكن تلخيصه عبر النقاط التالية:

✓ **ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة و فعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة "2000-2013".**

✓ **إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات النفطية من جهة، ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة، من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية "ارتفاع أسعار النفط" والداخلية "ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.**

✓ **ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2013) وهذا نتيجة امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية النفطية، والذي أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة (2000-2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها لتخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.**

<sup>12</sup> - لعاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، (07 و 08 أفريل 2008)، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة النفطية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص12.

### 3. مقارنة تجربة الجزائر والنرويج في مجال استخدام العوائد النفطية:

إن تخوف الدول النفطية من نفاذ النفط جعلها تفكر في كيفية استخدام عوائده الحالية فيما يضمن لها استمرار فوائدها على المدى الطويل فيما يخدم اقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد الريعي واستبداله بالاقتصاد الإنتاجي، هذا ما أدى بالعديد من الدول في خوض عدة تجارب تحاول من خلالها إيجاد الطريقة المثلى لاستغلال هذه الفوائض ومقدمتها للنرويج، والتي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال، مما شجع الدول الأخرى إلى أخذها كنموذج لها وفي مقدمتها الجزائر، إلا أن تجربة الجزائر تختلف عن تجربة النرويج في هذا المجال نتيجة لاختلاف طرق استخدام هذا الفوائض، وهذا راجع للنمط الاقتصادي الذي يمتاز به كل بلد، وهذا ما سنوضحه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما كمايلي:

من خلال تحليلنا للتجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، نلاحظ أن الجزائر لم تكن لديها آلية عمل وإستراتيجية معينة في كيفية استخدام العوائد النفطية على المدى البعيد، بما يضمن حق الأجيال القادمة في هذه الثروة النابضة، وإنما كانت طريقها في ذلك عشوائية وغير مخططة وغير محددة بأهداف ومبادئ معينة، تضمن من خلالها عدم الانحراف عن خطتها المبرمجة في كيفية استخدام العوائد النفطية.

فهي لم تقم باستثمار تلك الأموال في الأسواق العالمية الخارجية لنضمن استمرارها وزيادة في عوائدها بما يخدم اقتصادها ومستقبل الأجيال القادمة، وإنما قامت بتوظيف تلك الأموال في تمويل عجز الخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة للدولة مهما كان حجم العجز المالي الذي تعاني منه، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة الإنفاق العمومي الذي أدى بدوره إلى زيادة فاتورة الواردات الجزائرية بسبب الزيادة في الاستهلاك المحلي، وكذا تجسيدها لمبدأ الاقتصاد الريعي على اقتصادها، هذا بالإضافة إلى تسديد الدين العمومي بنوعيه الداخلي والخارجي ظنا منها أنها بهذه الطريقة ستحقق العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع أغلبها غير منتجة، هذا بالرغم من إنشائها لصندوق ضبط الموارد الجزائري كوسيلة تضمن من خلالها الإدارة الجيدة للعوائد النفطية، وكذا تحديد مسار توظيف هذه العوائد فيما يعود بالنفع على اقتصادها، إلا أن الظاهر يثبت عكس ذلك، فالجزائر قد فشلت في تحقيق ما كانت تصبوا إليه كما أنها لم تحفظ الدرس جيدا بعد ما أصابها بعد أزمة 1986 و1998، وبرهان ذلك أن اقتصادها لم يتحمل ذلك ولو فترة قصيرة، بحيث باشرت في إتباع سياسة تقشفية وهذا بعد بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 و2015، وهذا أكبر دليل على أن الجزائر لم تستطع النجاح في إيجاد الطريقة المناسبة في استخدامها لعوائدها النفطية فيما يجنيها صدمات انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، هذا بالإضافة أنها لم تتمكن من تحقيق طموحاتها في بناء اقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي.

أما فيما يخص التجربة النرويجية في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، فنلاحظ أنها استطاعت النجاح في ذلك، وهذا من خلال انتهاجها لسياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية. ويمكن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد الوطني من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقترنت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ضف إلى ذلك أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في استغلال أموال النفط من خلال صندوقها في الاستثمارات الخارجية فقط، كما أنها قد منعت استثمار أموال الصندوق في الاستثمارات الداخلية، وذلك خوفا من أي صدمة سلبية قد تلحق باقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية، كما أنها قامت أيضا بتوزيع استثمارات الصندوق عبر مناطق مختلفة من العالم، بحيث لم تركز على منطقة معينة وهذا بنسب ثابتة كما رأينا سابقا، كما أنها قامت أيضا بوضع مبادئ أساسية تقوم عليها استثمارات الصندوق كالمبادئ الأخلاقية، بحيث لا تسمح لصندوقها بالاستثمار في المشاريع الغير أخلاقية .

فهذه الإستراتيجية التي اعتمدتها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على نقمة النفط، وتحويلها إلى نعمة، وهذا على المدى الطويل فيما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، كما يضمن لاقتصادها الاستمرار حتى بعد فناء هذا المورد، كما استطاعت أن تحافظ على اقتصادها الإنتاجي بعد اكتشافها للنفط والتخلص من المرض الهولندي الذي يصيب كل بلد يتم فيه اكتشاف مورد طبيعي جديد.

#### خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة باستخدام العوائد النفطية في النرويج وأهم الدروس المستخلصة للجزائر تبين لنا مايلي:

- اعتبار تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية من أنجح التجارب في هذا المجال، وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومختلف مراكز البحث المهمة بهذا الموضوع، وهذا نتيجة الإستراتيجية الحكيمة التي استعملتها في تسيير هذه الفوائض النفطية في خدمة أجيالها القادمة.

- إن المشكلة الحقيقية للجزائر في استخدامها لعوائدها النفطية تكمن في عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائدها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.
- على الجزائر أن تقوم بفصل الميزانية العامة عن صندوق ضبط الموارد الجزائري، كما هو الحال في الترويج.
- على الجزائر أن تغير وسيلتها التي تعتمد عليها في استخدام العوائد النفطية، وذلك عن طريق إجراء تعديلات هامة أهمها هو تغيير اسم الصندوق من صندوق ضبط الموارد إلى صندوق الاستثمار الجزائري.
- أن تغير الجزائر من نشاط صندوق ضبط الموارد وتحوله إلى النشاط الاستثماري الخارجي بالإضافة إلى الاستثمار الداخلي.
- أن تغير من أهداف الصندوق، وتقوم بتحديد أهدافه فيما يخدم مستقبل الأجيال القادمة.
- العمل على إيجاد خبرات جزائرية وأجنبية تسهر على الارتقاء بالصندوق وتطوير ربحيته.
- زيادة إيرادات الصندوق، وعدم الاعتماد على الجباية النفطية فقط.
- وضع إستراتيجية محكمة، يتم من خلالها التوظيف الجيد والمحكم للعوائد النفطية.

## قائمة المراجع:

- <sup>1</sup> - هيام خزل ناشور، (01 نوفمبر 2012)، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.
- 2- عبد العزيز عجمية، 1988، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص126.
- 3- عبد الغني دادن، هشام غربي، (22 و 23 نوفمبر 2011)، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص758.
- 4- أويستن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود- (التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، (2007)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ص 218.
- 5- محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، (2014)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص- 150-151
- 6- فاروق قاسم، النموذج النرويجي- إدارة المصادر البترولية-، (مارس 2010)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، ص 409.
- <sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (28 جوان 2000)، العدد 37، ص 04.
- 7- زواري فرحات سليمان، دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة( دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، (2011/2012)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 204.
- 10- بوفليح نبيل، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"، (06 و 07 نوفمبر 2012)، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص08.
- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (28 جوان 2000)، العدد 37، ص04.
- <sup>1</sup> 2- لعاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، (07/08 أفريل 2008)، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص12
- 13- norges bank investment management, (2009), The Norwegian Government Petroleum Fund, Annual Report, p10.



14- المديرية العامة للاستشراف والسياسات، وزارة المالية، 2014. متاح على الموقع الإلكتروني التالي:  
<http://www.mf.gov.dz>، تاريخ الزيارة، 2014/09/12.

### قائمة الجداول:

| الرقم | العنوان   |
|-------|---|
| 01    | تطور عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2013)              |
| 02    | تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-2013) |